

اعرض لاثنتين من الدراسات السابقة
اسم الباحث:
ماجد سعد القرني
اسم المقرر:
مهارات بحثية





دراسة سارة حسن ناجي (٢٠٢٤) بعنوان إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري-
دراسة تطبيقية. كلية الحقوق جامعة الملك عبد العزيز.

chrome-

extension://efaidnbmnnnibpcajpcgclefindmkaj/https://www.ajsp.net/research/%D8%A5%D8%B3%D9%87%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AF%D8%B9%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%20%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9_9.pdf?utm

تسليط الضوء على آليات تطبيق التحول الرقمي بديوان المظالم، وإسهامها في دعم القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية، حيث يعكس ديوان المظالم التزام الحكومة بتعزيز حكم القانون وتوفير مؤسسة مستقلة ومحايدة لمعالجة الشكاوى وتحقيق العدالة الإدارية للجميع دون تمييز بتقديم خدمات قضائية عادلة وفعالة، ما يساهم في تحقيق الشفافية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي، والمنهج التطبيقي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: اهتمام ديوان المظالم بوضع استراتيجية تتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي ركزت على عملية التحول الرقمي ومواكبة الثورة الرقمية، وانتهت الدراسة إلى عدة توصيات أبرزها: الاستمرار في عقد الشراكات التعاونية المحلية والدولية مع الجهات الرائدة في التحول الرقمي، والاستفادة منهم وتبادل المعرفة والخبرات، الكلمات المفتاحية التحول الرقمي القضاء الإداري، ديوان المظالم، الحكومة الرقمية، دعم القضاء الإداري.

دراسة رشا علي الدين. (٢٠٢٤). بعنوان رقمنة القضاء «تجارب عربية» بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون بجامعة المنصورة بجمهورية مصر العربية.

chrome-
extension://efaidnbmnnnibpcajpcgclclefindmkaj/https://mjle.journals.ekb.eg/article_386550_4a957d4bfacbe2991a44737407e2a24e.pdf

هدف هذا البحث إلى استكشاف وتحليل تجارب الدول العربية في مجال رقمنة النظام القضائي، وتتناول الدراسة مختلف جوانب اعتماد التكنولوجيا في القضاء وتحول العمليات القانونية نحو الرقمنة ويسلط الضوء على مفهوم "الرقمنة القضائية لإدارة الكمية الكبيرة من مستندات الإثبات الأصلية المقدمة من الأطراف والمتعلقة بالصراعات المختلفة نتيجة لتفكك الاتحاد اليوغوسلافي السابق، ونجح الموظفون الفنيون في المحكمة، في عامها الحادي والعشرين، في تصميم وتنفيذ نظام إدارة الوثائق الإلكترونية الخاص بها لأرشييفها الواسع لأدلة الإثبات.

النتائج:

خطت الدولة المصرية خطوات جادة وملموسة نحو رقمنة نظام التقاضي، وقد ظهر ذلك جليا من خلال العديد من المشروعات والمبادرات الرقمية في هذا المجال. إلا أنها لم تحقق النتائج المبتغاة من رقمنة القضاء، حيث لم تظهر إحصاءات رسمية توضح التقدم في عدد الدعاوي التي تم الفصل فيها عن بعد مما يقلل عدد الدعاوي الحضورية عن كاهل المحاكم، فكما ذكرنا سابقا أن رقمنة النظام القضائي ليست غاية في ذاتها، ولكنها وسيلة للقضاء على معوقات القضاء التقليدي تظهر النتائج أن هناك تباينا كبيرا بين دول العالم العربي في مستوى تبني التقنيات الرقمية في مجال القضاء. فبينما تقدمت بعض الدول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بشكل كبير في هذا المجال، فما زالت العديد من الدول تواجه تحديات كبيرة في التحول الرقمي، هناك تحديات متعددة تواجه عملية رقمنة القضاء في العالم العربي، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية غير المتطورة، والثقافة التقنية المحدودة، والتحديات القانونية والأمنية المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية، أدت رقمنة القضاء إلى تحسين عمليات تقديم العدالة وتسهيل الوصول إلى القضاء في بعض الدول، مما يساهم في تعزيز مبادئ حكم القانون وتحقيق العدالة بطريقة.

التوصيات:

ضرورة التعاون الدولي في مجال رقمنة القضاء، حتى يمكن للدول العربية أن تستفيد من تبادل الخبرات والمعرفة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في هذا الصدد.

ضرورة تعزيز البنية التحتية التكنولوجية لدعم تطبيقات القضاء الرقمي في الدول العربية، بما في ذلك تحسين الاتصالات والشبكات، وتعزيز الأمن السيبراني وتوفير التكنولوجيا اللازمة للمحاكم والمؤسسات القانونية، تبني استراتيجيات متكاملة ومتعددة الأبعاد لتعزيز عملية رقمنة القضاء في العالم العربي، بما في ذلك تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتعزيز التوعية والتدريب على التقنيات الرقمية، وتحسين التشريعات والسياسات ذات الصلة.

تعزيز التوعية والتدريب على التقنيات الرقمية بين القضاة والمحامين والعاملين في القضاء، بما في ذلك تقديم الدورات التدريبية وورش العمل لتحسين مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا القانونية، تعديل التشريعات والسياسات ذات الصلة لدعم عملية رقمنة القضاء، بما في ذلك تعديل القوانين لتتناسب مع التطورات التكنولوجية وضمان حماية البيانات الشخصية والخصوصية، يتعين أن تكون عمليات رقمنة القضاء شفافة ومساءلة، مع إقامة البنات فعالة للرقابة والمراقبة لضمان استخدام التكنولوجيا بشكل صحيح وملائم وفقا للمعايير